تاريخ الفقه الإسلامي

تأليف

الدكتور ناصر بن عقيل بن جاسر الطريفي

دكتوراه في الفقه الإسلامي من كلية الشريعة بالرياض
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة
التوبة

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

طبعة مزيدة ومنقحة

١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

ح ناصر بن عقيل الطريفي، ١٤١٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطريفي، ناصر بن عقيل.

تاريخ الفقه الإسلامي .- الرياض.

..ص، .. سم.

ردمك ٢ - ٠٨٧ - ٣٤ - ٩٩٦٠.

١ - الفقه الإسلامي أ - العنوان:

ديوي ٢٥٠ ١٨/٠٢٨٩

رقم الإيداع: ١٨/٠٢٨٩

ردمك: ٢ - ٠٨٧ - ٣٤ - ٩٩٦٠

الرياض - المملكة العربية السعودية - شارع جرير

هاتف ٤٧٦٣٤٢١ فاكس ٤٧٧٤٨٦٢ ص.ب ١٨٢٩٠ الرمز ١١٤١٥

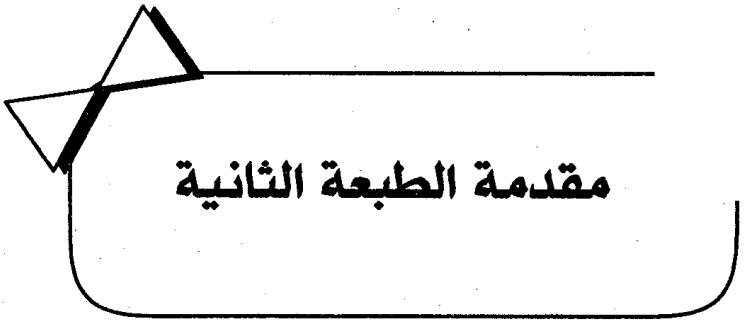

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على من بُعث رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه واستن بسنته إلى يوم الدين، وبعد:

فيسرني أن أقدم كتابي «تاريخ الفقه الإسلامي» للقراء وطلاب العلم في طبعته الثانية، بعد أن نفدت نسخ الطبعة الأولى وعددها خمسة الآف نسخة في غضون تسع سنوات. وهذا ولله الحمد يبشر بخير بالاتجاه العلمي المتخصص عند شبابنا، كما يعطيني بشرى أخرى بفائدة هذا الكتاب وأهميته لدى الدارسين للفقه الإسلامي.

وهذه الطبعة الثانية فيها إضافات كثيرة على سابقتها، وبخاصة تراجم لبعض الفقهاء والعلماء الذين وردت أسماؤهم ولم أترجم لهم في الطبعة الأولى.

أسأل الله تعالى الكريم المنان أن يجعل الأعمال خالصة لوجهه، وأن يكون هذا الكتاب عملاً صالحاً خالداً تستمر به أعمالنا الصالحة بعد انقطاع آجالنا. وآخر دعوانا: أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدكتور/ناصر بن عقيل الطريفي
ليلة الجمعة ٢٤/١/١٤١٨هـ
٣٠/٥/١٩٩٧م
الرياض ـ المملكة العربية السعودية

بين يدي الكتاب
لمعالي الدكتور/عبد الله بن عبد المحسن التركي
وزير الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

حمداً لله وصلاة وسلاماً على رسول الله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم.. وبعد.

فهذا كتاب في تاريخ الفقه الإسلامي.

وهو ليس أول كتاب في بابه، فكتب تاريخ الفقه الإسلامي (والحمد لله) كثيرة سواء وضعت تحت هذا العنوان نفسه؛ أم تحت عناوين أخرى قريبة منه.

وسيظل كتاب تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري الذي طبع نحو عشر طبعات، وتاريخ الفقه الإسلامي للشيخ محمد علي السايس ـ على إيجازه ـ من الكتب الرائدة في عصرنا الحديث.

ولا يجوز لنا أن ننسى جهود أعلام آخرين في هذا الطريق من أمثال العلامة الشيخ محمد أبي زهرة، سواء في كتابه تاريخ المذاهب الفقهية أم في كتبه عن المذاهب الفقهية المختلفة، ومن أمثال الشيخ عبد الوهاب خلاف في كتابه خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي ومن أمثال الأستاذ عبد الحليم الجندي والدكتور محمد يوسف موسى، والدكتور محمد سلام مدكور وغيرهم.

إن هؤلاء المجاهدين بأقلامهم قد وقفوا وقفات طيبة متأنية أمام رحلة تكوّن الفقه الإسلامي ميلاداً ونشأة وشباباً وازدهاراً، ولم تكن وقفاتهم مجرد رصد تاريخي؛ بل كانت ـ إلى جانب ذلك ـ تحليلاً لاتجاهات التشريع ومناهج الفقه، وتأصيلاً لهذه المناهج على ضوء كتاب الله وسنة رسوله، ورصداً لحركتها في التاريخ، فجزاهم الله خير الجزاء..

لقد دارت هذه الخواطر في ذهني وأنا بصدد تقديمي هذه المحاولة في تاريخ الفقه الإسلامي لتلميذي الدكتور (ناصر بن عقيل الطريفي) الذي يخطو ـ بعد الدكتوراه ـ خطوته هذه في البحث، وما زلت أذكر أني قلت له يوم أنهى رسالة الدكتوراه تحت إشرافي: «إني لآمل أن يكون بحثك للدكتوراه حافزاً على السير في درب البحث العلمي، فرسالة الدكتوراه بداية للبحث العلمي وليست نهاية له، والعلم يطلب من المهد إلى اللحد».. وأحمد الله أن الباحث بدأ يشق طريقه في البحث ماضياً في طريقه صوب غد علمي نأمل أن يكون مثمراً.

وتأتي محاولته هذه في رصد تاريخ الفقه الإسلامي محاولة نافعة لمن أراد الاطلاع على تاريخ الفقه الإسلامي أو البحث فيه.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة.

تحدث في المقدمة عن أهمية الموضوع وسبب الكتابة فيه والطريقة التي سار عليها في تناوله وأوضح في التمهيد معنى الفقه والشريعة والفرق بينهما. وأهمية الفقه الإسلامي ومميزاته وحال العرب قبل البعثة النبوية وحاجة الناس إلى الشريعة الإسلامية.

ثم تناول في الفصول الثلاثة الأولى التشريع والفقه في العهد النبوي والفقه في عهد الخلفاء الراشدين وعصر التابعين.

وأفرد الفصل الرابع للحديث عن الفقه في عصر الأئمة المجتهدين. فتحدث عن هذا الدور ومميزاته. وعرف بالأئمة المدونة

مذاهبهم ثم بسط القول في التعريف بالأئمة الأربعة وأصول مذاهبهم.

وتطرق في الفصل الخامس إلى عصر الجمود والتقليد. فبين أسبابه، وأوضح دور الفقهاء فيه وعرف ببعضهم.

وفي الفصل السادس تحدث عن الفقه والفقهاء فيما بعد عصور الجمود والتقليد إلى عصرنا الحاضر فبين خصائص هذا الدور، وكيف بدأت صحوة المسلمين، والدور الذي حققته الكتابات الفقهية المعاصرة. كما تناول بالتعريف كعادته بعض فقهاء هذا الدور.

وفي المبحث الأخير من الكتاب تحدث عن اختلاف الأئمة المجتهدين، ورد على الادعاءات التي ترى أن الفقه الإسلامي متأثر بالفقه اليوناني والروماني.

ونرى أنه بهذا التناول لتاريخ الفقه الإسلامي قد شمل الحقبة الزمنية الماضية مما زاد أهمية الكتاب وجعله مرجعاً للقراء وطلاب العلم على اختلاف تخصصاتهم.

أجزل الله للمؤلف الأجر والثواب ونفع بجهده الطلاب والباحثين ووفّقنا جميعاً لما فيه صالح الإسلام والمسلمين إنه سميع مجيب.

عبد الله بن عبد المحسن التركي
مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
«سابقاً»
وزير الشئون الإسلامية والأوقاف
والدعوة والإرشاد «حالياً»

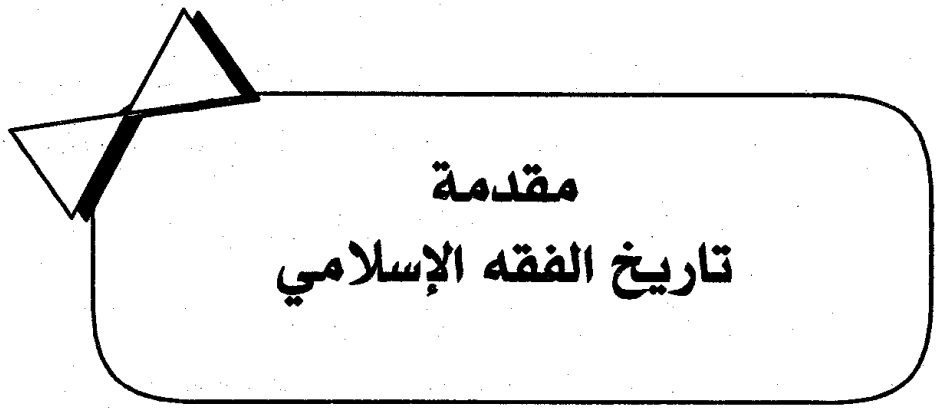

مقدمة
تاريخ الفقه الإسلامي

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وبعد:

فموضوع البحث الذي أقدمه بين يدي القارىء هو «تاريخ الفقه الإسلامي» وهو أحد المواد المقرر دراستها على طلاب كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ومما دعاني إلى كتابة هذا البحث هو:

أولاً: أن المنهج المقرر دراسته من قبل قسم الفقه لهذه المادة قلّ أن تجد كتاباً يفي به من كل الوجوه. إذ هو يطلب إيفاء دراسة عدة موضوعات منها:

١ ـ حالة العرب قبل الإسلام وبخاصة في النظم والقوانين.

٢ ـ كيف كانت بعثة الرسول محمد ﷺ رحمة للعالمين، وحاجة الناس إلى الشريعة الإسلامية، مع بيان علو مكانتها، ومميزات الفقه الإسلامي.

٣ ـ الأدوار التي مر بها الفقه الإسلامي منذ نشأته في عهد التشريع النبوي إلى وقتنا الحاضر.

٤ ـ نشأة المذاهب الفقهية، وبخاصة المذاهب الأربعة، والترجمة لأصحابها، ومنهج كل منهم في مذهبه، وأسباب اختلاف الفقهاء.

٥ ـ المصطلحات الفقهية، وطبقات الحنابلة.

٦ ـ الترجمة لبعض الفقهاء، كابن تيمية، وابن القيم، والموفق ابن قدامة، ومحمد بن عبد الوهاب، والنووي، وابن حجر العسقلاني، وابن رشد، والكاساني، والشوكاني.

إلى غير ذلك من الموضوعات التي تدخل تحت ما ذكر

والكتب التي ألفت في موضوع (تاريخ الفقه والتشريع الإسلامي) إما مطولة، لا تصلح لأن تكون كتاباً دراسياً ـ إذ يكثر فيها الاستطراد والتوسع في بعض الموضوعات التي لا داعي للتوسع فيها. مثل كتاب: «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي. إذ يزيد هذا الكتاب على ألف صفحة في مجلدين، كما أنه لا يشمل جميع المنهج المقرر دراسته من قبل قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض.

وإما أن يكون مختصراً لا يفي بما طلب مثل كتاب: «خلاصة تاريخ التشريع الإسلامي» لعبد الوهاب خلاف، وكتاب: «تاريخ الفقه الإسلامي» لمحمد علي السايس.

وأمثل الكتب التي تغطي أكثر المنهج هو كتاب: «التشريع والفقه في الإسلام ـ تاريخاً ومنهجاً» لفضيلة شيخنا مناع القطان. ولكن هذا الكتاب ألف ليكون مرجعاً لطلاب الدراسات العليا. لذا يثقل على طلاب البكالريوس الدراسة فيه. كما أن فيه بعض المباحث التي ليست في المنهج مثل: نزول القرآن، وخصائص التشريع المكي والمدني، وأساليب القرآن، كما أنه يخلو من التعريف بمصطلحات الفقهاء،

وطبقات الحنابلة، والترجمة لبعض الفقهاء الذين نص على الترجمة لهم منهج هذه المادة.

لذا آثرت أن أكتب هذا البحث ليكون وسطاً بين الإطالة والاختصار وليفي بجميع مفردات المنهج المقرر على طلبة المستوى الأول الفصل الثاني من كلية الشريعة بالرياض.

ثانياً: أهمية هذا الموضوع بالنسبة للفقه، إذ تبرز هذه الأهمية بحاجة كل دارس للفقه إلى معرفة كيف وصل الفقه إلينا، وما هي الأدوار التي مر بها حتى أصبح بهذا الشكل من الكمال والشمولية، وما يجب أن يكون عليه الفقه والفقهاء في عصرنا الحاضر، وكيف يستفيد طالب العلم من كتب الفقه، وكيف يتعامل مع مصطلحاتها. سواء القديم منها أم الحديث.

ثالثاً: إلحاح الطلاب الشديد بأن أكتب لهم في ذلك، ليكون ما كتبته بين أيديهم يعينهم على دراسة هذه المادة، ويجمع لهم شتات ما في بطون الكتب، ويدلهم على المراجع، وييسر لهم ما طلب منهم دراسته وأداء الامتحان فيه.

وقد ترددت نحو هذا الطلب كثيراً، نظراً لقصر الوقت، وكثرة الأعباء والتكاليف، ونظراً لاقتناعي بعدم إعطاء الطلاب المذكرات في الدراسات الجامعية، وإنما يجب إحالتهم إلى المراجع والكتب القديمة، ونظراً لأن القسم قرر كتابين ليكونا مرجعين في أيدي الطلاب.

أحدهما لا يزيد عن الحديث عن المذهب الحنبلي، إذ عنوانه: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» للشيخ عبد القادر بدران الدمشقي. رغم أن المنهج يتحدث عن جميع المذاهب الفقهية، ويؤرخ للفقه بشكل عام، وليس لمذهب الإمام أحمد بن حنبل وحده.

والكتاب الثاني الذي قرر ليكون مرجعاً بأيدي الطلاب هو (تاريخ الفقه الإسلامي) لمحمد علي السايس، وهذا الكتاب رغم أنه معدوم

من المكتبات بالرياض، فهو مقتضب لا يفي بجميع مفردات المنهج. فلا يترجم لجميع الفقهاء الوارد ذكرهم في المنهج، كما أنه لم يتعرض لمصطلحات الفقهاء، ولم يتحدث عن الفقه في العصر الحاضر سوى ورقة واحدة.

لهذا كله اقتنعت بوجاهة طلب الطلاب، فاستقر رأيي على الكتابة مستعيناً بالله تعالى.

المنهج الذي اتبعته عند إعداد هذا البحث:

١ ـ مهدت لهذا البحث بالحالة التي يعيشها العرب في جزيرتهم، وكذلك العالم، لتعطي القارىء صورة مشرقة عن حاجة الناس إلى التشريع الإسلامي وإلى رسالة محمد ﷺ، إذ كان الناس يعيشون في ظلام دامس وتخبط في العقيدة، ومتاهات في النظم التي هي من صنع البشر الذين يرضخون لرغباتهم ونزواتهم، ويكفلون مصالحهم بالدرجة الأولى عند وضع النظم وتقعيد الأحكام. فكانت رسالة محمد ﷺ المنقذ والشفاء البلسم للبشرية جمعاء.

٢ ـ عزوت الآيات إلى سورها، وخرجت الأحاديث من كتب الحديث المعتمدة كالصحيحين والسنن والمسانيد والمصنفات، ومسند الإمام أحمد.

٣ ـ أفردت ترجمة الأئمة الأربعة ببحث مستقل بعد الدور الرابع من أدوار الفقه، ليكونوا على قرب من دورهم الذي وجدوا وعاشوا فيه. فيحصل التسلسل الزمني في ذهن القارىء رغم ما فيه من فصل للأدوار بعضها عن بعض. وقد فكرت بأن أجعل الترجمة لهم بعد انتهاء الأدوار الستة للفقه. ولكن وجدت الفصل يطول، ووجدت أني أترجم لتلاميذهم وأتباعهم قبلهم. وهذا لا يستحسنه كثير من الناس.

ورأيت إفراد ترجمة الأئمة الأربعة ببحث مستقل نظراً لأهميتهم، وأهمية مذاهبهم، إذ هي المعمول بها حالياً عند المسلمين، ولأن

المقصود من دراسة هذه المادة هو خدمة الفقه، وتعريف الطالب بأئمته ومناهجهم في استنباط الأحكام، ورجال المذاهب، والكتب المعتمدة في كل مذهب، ومصطلحات الأئمة في كتبهم، وبخاصة المذهب الحنفي والمذهب الحنبلي، أما المذهب المالكي والمذهب الشافعي فحتى الآن لم أهتد إلى مراجع في هذا الشأن، مع أني سألت بعض الزملاء ممن لهم اهتمام بذلك فلم أجد عندهم ما أريد، ولعل ذلك ييسر لي مستقبلاً.[1]

ثم إني ترجمت لأبي يوسف، ولمحمد بن الحسن، ولزفر بن الهذيل بعد الترجمة لأبي حنيفة رحمهم الله تعالى، لأني رأيت أنهم كالرجل الواحد، إذ يكمل بعضهم بعضاً، فمذهب أبي حنيفة خليط من آراء أبي حنيفة وفتاويه، وكذلك آراء واجتهادات أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وزفر بن الهذيل، وإنما نسب المذهب إليه لأنه هو المؤسس الأول للمذهب، وهم الذين دوّنوا المذهب ونشروه. لذا رأيت أن أترجم لهم بعده، ولا أترجم لهم في الدور الرابع الذي عاشوا فيه.

٤ ـ ألحقت تراجم لبعض الفقهاء المشهورين في كل دور من أدوار الفقه وجعلت هذه التراجم في نفس الدور الذي عاشوا فيه، عدا الدور الأول الذي هو دور التشريع في العهد النبوي فلم أترجم لأحد، وكذلك الدور الثاني الذي هو دور الخلفاء الراشدين نظراً لأنهم من الشهرة بمكان، بحيث لا يحتاج طالب العلم فوق المبتدىء إلى التعريف بهم.

أما الدور الثالث فقد ترجمت للفقهاء السبعة بالمدينة، وبعض فقهاء الأمصار تراجم مختصرة وموجزة، كما ترجمت للفقهاء في الدور الرابع والخامس والسادس.

---

(١) والحمد لله تيسر لي ذلك. فهذه الطبعة الثانية وقد اكتملت بذكر مصطلحات المذهب المالكي، والمذهب الشافعي.

٥ ـ لم ألتزم بترتيب المنهج المعد لمادة تاريخ الفقه من قبل قسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض، وذلك لأن المناهج ـ في العادة ـ لا تبوب، وإنما تذكر المفردات التي يجب أن تستوفى في الدراسة. وإنما استوفيت جميع مفردات المنهج رغم أن بعض الموضوعات ورد في التمهيد، والبعض الآخر في الخاتمة، والباقي في فصول الموضوع، وذلك لأن هذه المفردات ألصق بترابط الموضوع وحسن تبويبه وعرضه.

٦ ـ وضعت ثبتاً وفهارس لمراجع البحث التي استفدت منها كثيراً. أما ما كانت الاستفادة منه قليلة فقد ذكرته في هوامش البحث دون هذا الفهرس.

وقد رتبت المراجع والمصادر حسب الترتيب الهجائي ـ المعجم ـ لأسماء الكتب ليسهل الرجوع إليها.

٧ ـ وضعت فهرساً للموضوعات التي بحثت. وذلك في آخر البحث، وذلك لأن غالب الكتب والمؤلفات تجعله في الأخير، وقليل يضعه في أول البحث، لذا رأيت أن أكون مع الغالب.

٨ ـ وضعت فهرساً للأعلام المترجم لهم في هذا الكتاب ورتبتهم ترتيباً هجائياً لأسمائهم، أو لما اشتهروا به.

المصادر والمراجع:

جمعت المادة العلمية من كتب متعددة منها ما هو متخصص في دراسة هذا الموضوع، أو بعض مفردات هذا الموضوع، سواء القديم منها أم الحديث. مع العلم أن كتب المحدثين لم أكتف بها، ولا بالمادة التي فيها، بل تأكدت من وجود المادة العلمية في الكتب القديمة، وعزوتها إليها، إلا ما انفرد به أحد من المحدثين ـ فأسندته إليه للأمانة العلمية.

وكانت كتب المحدثين بالنسبة لي كالمرشد إلى أصول المادة،

رغم أن كثيراً منها لا تسند ما فيها إلى مصدره الأصلي، وإنما تنقل دون عزو للكتب التي أخذت منها. فاخترت منها ما راق لي، ولكن رجعت إلى الكتب القديمة التي أوردت أصول المادة العلمية، فكانت كتب المحدثين بمثابة كتاب المعجم المفهرس للحديث، والمعجم المفهرس للقرآن، فهما يرشدان إلى مكان الآية أو الحديث، ولكن لا يعتمد عليهما في عزو الآيات، وتخريج الأحاديث.

وشأن كتب المحدثين شأن كتاب الأعلام للزركلي، فهو يرشد إلى موضع الترجمة، ولكن لا يكون الاعتماد عليه في التراجم للبحوث العلمية، ولا يكتفى به، رغم أني أخذت منه مقارنة التاريخ الهجري بالتاريخ الميلادي لأنه ينفرد به دون غيره من كتب المتقدمين، إذ كانوا لا يؤرخون إلا بتاريخ المسلمين وهو التاريخ الهجري، واليوم قد تأثر المسلمون بما عند غيرهم حتى أنهم أصبحوا يؤرخون بالتاريخ الميلادي للمسيح عيسى بن مريم (التاريخ النصراني). لذا وضعته بجانب التاريخ الهجري لولادة الأعلام ووفياتهم.

وكتب المحدثين ـ بشكل عام ـ تشقق المادة العلمية القديمة وتستنبط منها، بينما الكتب القديمة تذكر نصوصاً وآثاراً يجب الوقوف عندها وتحليلها ودراستها والاستنباط منها.

ومن الكتب التي اعتمدت عليها في المادة العلمية لهذا البحث كتب السير والتاريخ والطبقات، وكتب الرجال والأعلام، إذ هي تؤرخ لحقبة من الزمن بميزاتها ورجالها، وأعمالهم، وغير ذلك مما هو في موضوع هذا البحث. فكانت الاستفادة منها كثيرة.

كما رجعت إلى كتب التفسير وشرح الحديث لبيان معنى آية أو حديث، وكذلك رجعت إلى كتب الحديث لتخريج الأحاديث والآثار منها.

كما رجعت إلى كتب اللغة في بيان معاني الألفاظ ودلالتها اللغوية.

خطة البحث:

كونت هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وسبعة فصول، وخاتمة.

أولا: المقدمة، وتشتمل على:

أ ـ سبب الكتابة في هذا الموضوع وأهميته.

ب ـ منهج البحث والطريقة التي سرت عليها في إعداد البحث وكتابته.

ج ـ خطة البحث.

ثانياً: التمهيد، ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى الفقه، والشريعة، والفرق بينهما.

المبحث الثاني: أهمية الفقه الإسلامي ومميزاته.

المبحث الثالث: حالة العالم والعرب بوجه خاص قبل بعثة محمد ﷺ.

المبحث الرابع: حاجة الناس إلى الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: الفصل الأول: التشريع والفقه في العهد النبوي.

رابعاً: الفصل الثاني: الفقه في عهد الخلفاء الراشدين.

خامساً: الفصل الثالث: الفقه في عصر التابعين.

سادساً: الفصل الرابع: الفقه في عصر الأئمة المجتهدين، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة هذا الدور ومميزاته.

المبحث الثاني: تعريف بالأئمة المجتهدين المدونة مذاهبهم.

المبحث الثالث: تعريف بالأئمة الأربعة وأصول مذاهبهم.

سابعاً: الفصل الخامس: الفقه في عصر الجمود والتقليد وسد باب

الاجتهاد، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العوامل التي أدت بالفقه إلى الجمود والتقليد.

المبحث الثاني: دور الفقهاء في هذا العصر.

المبحث الثالث: التعريف ببعض الفقهاء في هذا الدور.

ثامناً: الفصل السادس: الفقه فيما بعد عصر الجمود والتقليد إلى عصرنا الحاضر، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دراسة هذا الدور وخصائصه.

المبحث الثاني: صحوة المسلمين، والكتابات الفقهية المعاصرة.

المبحث الثالث: التعريف ببعض الفقهاء في هذا الدور.

تاسعاً: الخاتمة.

وتتضمن مبحثين:

المبحث الأول: اختلاف الأئمة المجتهدين.

المبحث الثاني: الرد على ادعاء أن الفقه الإسلامي متأثر بالفقه اليوناني والروماني.

التمهيد

ويتضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى الفقه والشريعة

المبحث الثاني: أهمية الفقه الإسلامي ومميزاته

المبحث الثالث: حالة العالم بوجه عام والعرب بوجه خاص قبل البعثة (الفقه عند العرب وغيرهم قبل الإسلام)

المبحث الرابع: حاجة الناس إلى الشريعة الإسلامية

المبحث الأول

معنى الفقه والشريعة

تعريف الفقه:

ـ **الفقه لغة**: الفهم، يقال فقه يفقه فقاهة وفقهاً بمعنى الفهم[1] قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَٱحۡلُلۡ عُقۡدَةٗ مِّن لِّسَانِي ٢٧ يَفۡقَهُواْ قَوۡلِي ٢٨﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَفۡقَهُونَ﴾[3] وقال: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا﴾[4].

ـ قال الأصفهاني: [الفقه هو التوصل إلى علم غائب بعلم شاهد فهو أخص من العلم][5]

ـ **والفقه اصطلاحاً**: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية[6].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ ٣ص ٤٦٥، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ـ فصل الفاء باب الهاء جـ ٤ص ٢٩١.

(٢) سورة طه آية (٢٨).

(٣) سورة المنافقون آية (٧).

(٤) سورة النساء آية (٧٨).

(٥) المفردات في غريب القرآن ص ٣٨٤.

(٦) أصول الفقه لمحمد أبي زهرة ـ ص ٦. طبع ونشر دار الفكر العربي.